

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون



الجلسة ٧٨٠٠

الأربعاء، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد سيك	(السنغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيلتشييف
	إسبانيا	السيد غونزاليث دي لينارس بالو
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	الصين	السيد شن بو
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيد تاوولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2016/840)

رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2016/891)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1635690 (A)



يشهد على الأهمية التي تواصل السنغال إيلاءها لتوطيد السلام والاستقرار في تلك المنطقة.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت البلدان الموقعة عموماً بذل جهود لتنفيذ التزاماتها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، على الرغم من التحديات المتبقية بما في ذلك استمرار وجود القوى الهدامة وأنشطتها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومع ذلك، تجددت الجهود الرامية إلى التصدي لهذه المشكلة المستمرة. فقد عززت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعاونهما في القيام بعمليات مشتركة ضد القوى الهدامة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ممثلي المؤسسات الضامنة للاتفاق الإطاري - وهي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي - نفذوا سلسلة مبادرات، بما في ذلك إجراء مشاورات إقليمية والقيام بزيارات ميدانية، من أجل دعم الجهود الرامية إلى تحييد القوى الهدامة.

وأدت هذه الأعمال إلى: أولاً، عقد اجتماعين تقييميين في كينشاسا بشأن تنفيذ إعلان نيروبي في أيار/مايو وحزيران/يونيه بين ممثلي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ووفد من حركة ٢٣ مارس السابقة؛ وثانياً، عقد اجتماع، دعا إليه مكثي، لوزراء دفاع بعض الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في نيروبي يوم ٢٠ تموز/يوليه، لمناقشة السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز الجهود الجارية الرامية إلى تحييد القوى الهدامة. وعلاوة على ذلك، وفي سياق تنفيذ القرار الأخير لاجتماع قمة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى المعقود في

افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2016/840)

رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2016/891)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/840، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وإلى الوثيقة S/2016/891، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد جينيت.

السيد جينيت (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أقدم تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2016/840)، الذي يغطي الفترة من ٩ آذار/مارس إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر. وأشعر بمتى السعادة لتقديم هذه الإحاطة الإعلامية بشأن منطقة البحيرات الكبرى تحت الرئاسة السنغالية لمجلس الأمن، الأمر الذي

تعزيز الحوار الشامل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي ييسره السيد إيديم كودجو بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي.

كما أنني أتابع عن كثب الحالة في بوروندي. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، زرت الرئيس السابق بنيامين مكابا في دار السلام بترانزا سعيًا للحصول على تقييم صريح للحالة والتحديات التي نواجهها في الحوار بين الأطراف البوروندية. وشجعت على مواصلة جهوده الرامية إلى تهيئة الظروف المناسبة لإجراء حوار شامل للجميع تحت رعاية جماعة شرق أفريقيا. ويسرني أن أشير إلى أن الميسر يعترم تكثيف الاتصالات الرسمية وغير الرسمية مع أصحاب المصلحة البورونديين وقادة المنطقة. كما شجعت الجهود التي تبذلها جماعة شرق أفريقيا بمناسبة اجتماع عقدته مع الرئيس موسيفيني في عنتيبي في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر.

وقبل أقل من أسبوع، زرت لواندا لحضور الاجتماع السابع الرفيع المستوى لآلية الإشراف الإقليمية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، برئاسة الرئيس جوزيه إدواردو دوس سانتوس. وكان لهذا الاجتماع السابع قيمة رمزية، فهو الأول الذي يستضيفه أحد البلدان الموقعة. وعُقد اجتماع آلية الإشراف الإقليمية في لواندا نتيجة لعملية إصلاح الهياكل الإدارية للاتفاق الإطاري، التي بدأت في العام الماضي والتي أقرها الاجتماع السادس للآلية في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ والقمة العادية السادسة للمؤتمر في حزيران/يونيه ٢٠١٦.

ويسرني الإبادة بأن آلية الإشراف الإقليمية في لواندا شهدت مشاركة طيبة رفيعة المستوى، الأمر الذي يدل على استمرار الاهتمام والالتزام بالاتفاق الإطاري. وأود أن أعرب هنا عن امتناني الصادق للرئيس دوس سانتوس على استضافة هذا الحدث الهام وعلى تفعيل عملية تعزيز امتلاك البلدان الموقعة لزام الأمور في تنفيذ الاتفاق. وأود أيضاً أن أشكر الرئيس دينيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، على

لواندا، ما فتئت البلدان المعنية في المنطقة تعمل أيضاً من أجل إنشاء وتفعيل آلية متابعة مشتركة التصدي للتهديد المتزايد الذي يشكله تحالف القوى الديمقراطية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي جميع أنحاء المنطقة.

وأحرز تقدم أيضاً في تعزيز التعاون القضائي في المنطقة وفي التحقيق والمقاضاة في حالات انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. ويسرني أن أشير في هذا الصدد إلى أنه، نتيجة الجهود المشتركة لمكتبي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، سيتم إطلاق شبكة التعاون القضائي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى في نيروبي في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وستسهم هذه الشبكة، التي تضم ممثلين عن الدول الأعضاء في المؤتمر وبدعم من المنظمات الإقليمية والدولية، في مكافحة الإفلات من العقاب في منطقة البحيرات الكبرى عن طريق بناء الثقة والاطمئنان بين الدول الأعضاء وتعزيز التنفيذ الفعال للالتزامات الإقليمية بشأن التعاون القضائي.

وما برحت مساندة النساء والشباب والمجتمع المدني هدفاً هاماً لمكتبي، كما يتضح من عقد الاجتماع الهام لمنتدى المرأة للاتفاق الإطاري في غوما في ١٢ تموز/يوليه.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم بذل جهود كبيرة من أجل تعزيز عمليات الحوار الشامل للجميع في المنطقة، بما في ذلك في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبلاشتراك مع زميلي الممثل الخاص للأمين العام سيديكو، ووفقاً للقرار ٢٢٧٧ (٢٠١٦)، اتخذنا عدداً من المبادرات ونبذل جهوداً متواصلة، بما في ذلك من خلال المشاركات المنتظمة مع أصحاب المصلحة الوطنيين، فضلاً عن الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، وإنشاء فريق الدعم الدولي من أجل

كما أثّرت حالتنا التّراع في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى في المناقشات التي دارت في آلية الإشراف الإقليمية. وعلى وجه الخصوص، أقرّت الآلية بأن وجود عناصر من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان ربما يتسبب في زيادة تفاقم التوترات القائمة والحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحث القادة المنطقة والدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على تقديم المساعدة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في إيجاد حل دائم لإخراج عناصر الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان من جمهورية الكونغو الديمقراطية في أقرب وقت ممكن.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، رحّبت آلية الإشراف الإقليمية بالجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز المصالحة ودعت جميع الجماعات المسلحة إلى الدخول في حوار مع السلطات الوطنية من أجل كفالة السلام والاستقرار. وفي بيان أدلى به في تلك المناسبة، أعرب رئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى عن التأييد والتقدير لعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك في سياق التوتر المتجدد في بعض أنحاء البلد.

وفيما يتعلق بالقوى الهدامة، أيدت آلية الإشراف الإقليمية التوصيات التي اعتمدت في ٢٠ تموز/يوليه في اجتماع وزراء الدفاع ورحبت بإنشاء آلية المتابعة المشتركة المعنية بتحالف القوى الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، شجع قادة المنطقة الجهود الرامية إلى تعزيز دور المرأة في عمليات السلام والتنمية؛ ورحبوا بإعلان إطار منتدى المرأة الصادر في غوما في ١٢ تموز/يوليه؛ ووجه كل منهم المؤسسات الوطنية في بلده لمتابعة تنفيذه بفعالية.

عرضه استضافة الاجتماع الرفيع المستوى المقبل لآلية الإشراف الإقليمية في عام ٢٠١٧. كما أعربت البلدان الموقعة الأخرى عن اهتمامها باستضافة الاجتماعات المقبلة للآلية ولجنة الدعم التقني التابعة لها.

وقد استعرض اجتماع آلية الإشراف الإقليمية التقرير مرحلي عن تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاق الإطاري وأعرب عن تأييده له، والذي كان موضع مناقشة مستفيضة من قبل لجنة الدعم التقني واجتماع وزراء الخارجية. كما ناقش التحديات التي تواجه الحوار والعمليات الانتخابية في المنطقة، ولا سيما في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد رحبت آلية الإشراف الإقليمية بالتوقيع في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر على الاتفاق السياسي الشامل بشأن تنظيم انتخابات سلمية وشفافة وذات مصداقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ودعت جميع الأطراف إلى السعي لإيجاد حلول سلمية للأزمة السياسية، بما يتماشى مع دستور البلد والقرار ٢٢٧٧ (٢٠١٦)؛ وفي هذا الصدد، شجعت الحكومة وغيرها من أصحاب المصلحة على اتخاذ المزيد من تدابير بناء الثقة.

وأغنم هذه الفرصة لأكرر نداء الأمين العام بشأن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لمواصلة العمل مع جميع الجهات السياسية المعنية، بما في ذلك تلك التي ترفض آخر جولة من المحادثات والاتفاق الناتج عنها، ولاتخاذ تدابير إضافية لبناء الثقة بهدف السعي إلى إطلاق عملية شاملة للجميع. كما أحث جميع أصحاب المصلحة على السعي لتحقيق أهدافهم السياسية بالوسائل السلمية والحوار.

وفيما يتعلق بالحالة في بوروندي، دعت آلية الإشراف الإقليمية جميع البورونديين إلى السعي لإيجاد حلول سلمية لمعالجة المظالم والالتزام بالحوار الشامل، والتعاون بصورة كاملة مع ميسر جماعة شرق أفريقيا بهدف تسريع عملية الحوار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد جنيت على إحاطته الإعلامية.

طلب ممثل أوروغواي الكلمة ليدلي ببيان.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، أود مرة أخرى أن أنقل لكم ولفريقكم تمنيات وفد بلدي برئاسة ناجحة جدا لمجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

أود أولا أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد سعيد جينيت، على حضوره هنا اليوم وعلى المعلومات التي قدمها لنا.

بعد أربع سنوات تقريبا من اعتماد إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، تود أوروغواي أن تنوه بجهود والتزام الأطراف الموقعة والضامنة لتنفيذ أحكام الاتفاق. إن عقد عدة اجتماعات رفيعة المستوى في الأشهر القليلة الماضية، بما في ذلك، في جملة أمور، القمة العادية السادسة للمؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد في لواندا في حزيران/يونيه، وكذلك اجتماع الأسبوع الماضي الذي عقدته آلية الإشراف الإقليمية لإطار الأمن والتعاون والسلام لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، يشهد على صلاحية وأهمية أحكام الاتفاق الإطاري، الذي يمثل في الوقت نفسه منهج عمل سياسي ودبلوماسي للتصدي للتحديات التي تلقي بظلالها بقوة على منطقة البحيرات الكبرى.

وعلى الرغم من التقدم المذكور آنفا في تنفيذ الاتفاق، أود أن أؤكد أن عملية تحقيق السلام والأمن الدائمين في منطقة البحيرات الكبرى لا تزال تواجه تحديات سياسية وأمنية وإنسانية. وكما يشير بحق تقرير الأمين العام (S/2016/840)، فإن المفتاح هنا هو التوحيد الفعال للجماعات المسلحة التي تهدد

وأخيرا، رحبت الآلية بالجهود الرامية إلى تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، بما في ذلك النجاح في عقد المؤتمر الأول المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى، المعقود في كينشاسا في شباط/فبراير ٢٠١٦، وشجعت على إجراءات المتابعة من أجل تعزيز دور القطاع الخاص في دعم السلام والاستقرار في المنطقة.

ويحدوني الأمل في أن يتبع القرارات التي اتخذتها قمة آلية الإشراف الإقليمية في الأسبوع الماضي، إجراءات قوية وحاسمة من جانب جميع أصحاب المصلحة. وهذا أمر بالغ الأهمية خاصة وأن التطورات في المنطقة، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالانتخابات، والتهديد الذي تشكله القوى السلبية، تواصل تسليط الأضواء على هشاشتها. وهناك حاجة إلى تضافر الجهود لتجنب أي انتكاسة في المكاسب الجديرة بالثناء التي تحققت حتى الآن. ومن ناحيتي، سوف أواصل العمل مع بلدان المنطقة والجهات الضامنة والجهات المعنية الأخرى من أجل ضمان إجراءات المتابعة المناسبة لقرارات مؤتمر القمة، وتعزيز تنفيذ الاتفاق الإطاري وتشجيع التعاون في المنطقة.

(تكلم بالفرنسية)

وأود أن أختتم بياني بشكر أعضاء المجلس على دعمهم الثابت لمنطقة البحيرات الكبرى ولجهودهم بصفتي مبعوثا خاصا. وكما يعلم المجلس، فإن مكنتي كان موضوع الاستعراض الاستراتيجي الذي أجرته إدارة الشؤون السياسية عملا بالقرار ٢٢٧٧ (٢٠١٦). ويحدونا الأمل في أن يرحب المجلس بالتوصيات المنبثقة عن الاستعراض، التي تهدف إلى تعزيز الفعالية والأداء السلس للمكتب بغية تمكينه من تحسين مساعدة هذه المنطقة الدينامية والمعقدة في تنفيذ الاتفاق الإطاري وتحقيق أهداف المتمثلة في تحقيق السلام الدائم والأمن والاستقرار.

للبلدان المجاورة وتحديد الالتزام بعدم التسامح مع الجماعات المسلحة العاملة في المنطقة، أو تقديم المساعدة والدعم من أي نوع لها. ويجب أيضا ضمان حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان لجميع السكان دون تمييز.

وتخطط أوروغواي علما بالتوصيات الواردة في رسالة الأمين العام المؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ (S/2016/891) بشأن تعزيز دور المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا الصدد، نود الإشارة إلى أن وفد بلدي يرى العديد من التوصيات الواردة فيه تكتسي أهمية بالغة وتستحق النظر الواجب من مجلس الأمن.

وأخيرا، نظرا لأن اليوم هو ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث يصادف اليوم الدولي لمكافحة الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة بحق الصحفيين، نود أن ننقل رسالة تضامن وإعراب عن تقديرنا للعمل الذي يقوم به الصحفيون، لا سيما أولئك الذين يوفرون لنا المعلومات عن النزاعات والعمليات السياسية. إن قدرا كبيرا من تلك المعلومات، نظرا لما يتسم به الصحفيون الذين يظطلعون بعملهم بشفافية وحماسية وإخلاص، مفيد جدا لعمل مجلس الأمن في معظم الحالات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع. رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

الاستقرار. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على الحالة الأمنية الهشة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تهددها أساسا تصرفات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية.

كما تشكل الحالة الإنسانية في منطقة البحيرات الكبرى مصدر قلق عميق. إن العديد من بلدان المنطقة، بما فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، تواجهها المسائل الإنسانية الخطيرة، مع ملايين الأشخاص المشردين الذين لم تلب معظم احتياجاتهم الإنسانية الأساسية.

أما على الجبهة السياسية، فإن الحوارات التي انطلقت في بعض بلدان المنطقة لم تسفر بعد عن أي نتائج هامة. ومع ذلك، نود أن نكرر تأكيد مدى أهمية أن يكون الحوار السياسي في جميع الحالات مفتوحا وشاملا وسلميا؛ وجامعا لكل أصحاب المصلحة؛ وكافلا لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويجب ألا نكل من إعادة تأكيد أن الحوار هو الخيار الوحيد لحل الخلافات.

وإزاء تلك الخلفية، تدعو أوروغواي حكومات المنطقة والمجتمع الدولي ككل إلى حشد جهودهم الرامية إلى تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي في منطقة البحيرات الكبرى، مع الالتزام الصارم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية